جامعة الملك سعود
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة الآداب
ردمد (ورقي):٣٦١٢-١٠١٨
ردمد (النشر الإلكتروني): ٨٣٣٩-١٦٥٨

King Saud University
College of Humanities and Social Sciences
Journal of Arts
ISSN (Paper):1018-3612
ISSN (Electronic):1658-8339

مجلة *الآداب*، مج (٣٧)، ع (٢)، ص ص ٩٣-١١٤، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠٢٤م/ ١٤٤٦هـ)
*Journal of Arts*, Vol. 37 (2), pp 93-114, © King Saud University, Riyadh (2024 /1446H.)

# ضوابط الاستدلال بالشاهد الشعري (البناء على الشائع الكثير نموذجًا) دراسة نقدية

**طارق بن محمود محمد محمود**

*أستاذ النحو والصرف المساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل، السعودية.*

(قدم للنشر في ٣/ ٤/ ١٤٤٦هـ، وقبل للنشر في ٢٨/ ٦/ ١٤٤٦هـ)

https:/doi.org/10.33948/ARTS-KSU-37-2-5

**الكلمات المفتاحية:** الضوابط، الكثير، الشاهد، النحاة، الأصول، القواعد.

**ملخص البحث:** حاولت في فقرات هذا البحث أن أتناول جزئية مهمة من كليات النحو العربي، هذه الجزئية هي ضابط (البناء على الشائع الكثير) الذي جعل النحاة وجوده شرطا للجواز والقياس، وعدمه سببا في الرد والشذوذ، أو الضعف والترك، فحاولت تتبع إجراء هذا الضابط في عمل النحاة، فتبين لي أنَّ خللًا أصاب تطبيق هذا الضابط حال تنزيله على القواعد، وأن النحاة لم يلزموا أنفسهم به في جميع عملهم، وإن تشددوا في تطبيقه حال الخلاف، ورد حجج المخالفين من النحاة.

# Criteria for Using Poetic Evidence (Using the Widely Circulated Verse as a Model): A Critical Study

**Tariq Mahmoud Mohammed Mahmoud**
*Assistant Professor of Grammar and Morphology, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, King Faisal University, Saudi Arabia*.
(Received: 3/ 4/1446 H, Accepted for publication 28/ 6/1446 H)
https:/doi.org/10.33948/ARTS-KSU-37-2-5

**Keywords:** Controls, Predominant Usage, Poetic Evidence, Grammarians, Principles, Rules.
**Abstract.** In the sections of this research, I attempted to address an important aspect of the fundamentals of Arabic grammar. This aspect is the criterion of (relying on widely circulated poetry), which grammarians considered a condition for permissibility and analogy. Its absence became a reason for rejection, irregularity, or weakness. I attempted to investigate the implementation of this criterion in the grammarians' work. It became clear to me that applying this criterion correctly often results in the overturning of rules, and that grammarians did not consistently adhere to it in all their work. In fact, they were often strict in applying it in cases of disagreement and used it to refute dissenting opinions from other grammarians.

***مضمون البحث:**

يأتي هذا البحث تحت القضايا النحوية التي تتصل بأصول الاحتجاج، ويدور حول نقد منهجية النحاة في الاستدلال، فقد بنى النحاة تقعيد القواعد على مبدأ المسموع الكثير، أو الشائع على ألسنة العرب، ويحاول الباحث أن يختبر هذا المبدأ ليثبت موقف النحاة من هذا المبدأ حال تطبيقه.

**المقدمة**

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد.

فموضوع هذا البحث دراسة ضابط من ضوابط الاستدلال النحوي في منهج النحويين حال استخدامهم الشاهد الشعري دليلا على قضية من قضايا النحو (تنظيرًا وتطبيقًا)، وما ترتب على ذلك الاستخدام من قواعد حاكمة على استعمال أهل اللغة.

هي إذن مسألة أصولية لها أثرها العميق في صنيع النحاة، وما بني على هذا الصنيع من أصول، وما ترتب عليه من قواعد ملزمة تظهر في إجازة استعمال ما أو منعه، أو وجوبه أو جوازه.

فالضوابط الأصولية الحاكمة، والحدود المنهجية الجامعة التي تحكم على صحة الشاهد المستخدم في تقعيدٍ ما استدلالا أو احتجاجا، يمثل في قناعة الباحث منهجا نظريا مكتملا في الحكم على ما يصح الاحتجاج به أو لا يصح، فما وافق هذه الضوابط والحدود الجامعة يكون لدى النحويين شاهدا مقبولا محتجا به، وما خالف هذه الضوابط والحدود فهو شاهد مردودٌ لا يصح استخدامه، ولا الاحتجاج به.

أما تطبيق هذ المبدأ، فهي طريقة النحاة في تنزيل هذه الضوابط والقواعد الجامعة على الشواهد المستخدمة في الاحتجاج للأحكام النحوية التي يستنبطونها من كلام العرب .

والمشكلة التي يحاول الباحث دراستها في هذه الأوراق تظهر في الإجابة عن سؤال طالما ألح على خاطري في أثناء معايشتي الدائمة لكتب قواعد النحو وأصوله، هذا السؤال هو: هل أجرى النحاة هذه الضوابط والأصول على الشواهد التي احتجوا بها في كتبهم، أم أنهم عُنُوا بالتنظير دون جهد كاف في تطبيق ذلك؟

إن القراءة الفاحصة والمعايشة الطويلة لكتب القواعد أوحت للباحث وأشعرته أن دراسة منهج النحاة في موضوع الاستدلال بالشاهد تنظيرًا وتطبيقًا ربما يوضح ما أصاب المنهج من خلل في التطبيق، لم يكافئ ما قاموا به من دقة في التنظير. هذه النظرة دفعت الباحث إلى دراسة هذه الضوابط في كتب أصول النحو دراسة متأنية فاحصة بقراءة جامعة لكل ما وقع بين يدي من كتابات في هذه الضوابط والحدود، ثم استخلاص ما نص عليه الأصوليون منها، ثم تنزيل هذه الأصول على الشواهد المحتج بها في كتب النحو للخروج بقناعة تحكم على صنيع النحاة، وما ألزموا أنفسهم به أولا، وألزموا الناطقين والدارسين للعربية خلفهم.

وسأجعل هذه الدراسة خالصة لما أسموه (البناء على الكثير أو الشائع). إذا جعلوا كثرة الاستعمال علة للاحتجاج ومن ثَمَّ بناء القواعد. وسوف يكون هذا البحث اختبارا لهذا الضابط في كتب القواعد، بمعنى هل التزمه النحاة في قواعدهم، أم أن هذا المعيار اضطرب بين أيديهم حال التطبيق؟

وسوف يقتضي هذا المنهج في دراسة صنيع النحاة تقسيمه إلى ما يأتي:

**المقدمة:** وفيها حديث في الموضوع وفكرته ومنهج دراسته.

ثم مبحثان:

**المبحث الأول:**

البناء على الكثير في العرف الأصولي النحوي.

وفيه مطلبان:

**الأول**: الشاهد الشعري ومكانته من قضية الاحتجاج والاستدلال.

الثاني: ضابط البناء على الكثير منهج التنظير.

**المبحث الثاني:**

من مظاهر الخلل في تطبيق الضابط. وفيه مطلبان:

**الأول:**

**قواعد بنيت دون شواهد مسموعة.**

وتناولت فيه نماذج عدة لقواعد اشتهرت في الدرس النحوي لم تبنَ على كثرة الاستعمال، بل بُنِيت على أمثلة صناعية دون شواهد مسموعة عن العرب أصلا. مما يعني أن الضابط لم يُراعَ.

**الثاني:**

قواعد بنيت على شواهد لا يظهر فيها ضابط الكثرة.

وقد اشتمل المطلب على ثلاث صور تمثل أنماطا مختلفة، وقعت فيها هذه المخالفة، وهذه الصور هي:

**الأولى**: قواعد بنيت على شواهد لا تحقق الضابط.

**الثانية**: قواعد بنيت على شواهد حُكِم عليها بالصنعة.

**الثالثة**: قواعد تحققت فيها الكثرة وردها النحويون.

**الخاتمة**: تحوي نتيجة البحث.، ثم المصادر والمراجع.

**منهج البحث.**

ستقوم منهجية هذه الدراسة تبعًا لما يأتي: ـ

**أولا**ـ أستعين في هذه الدراسة بالمنهج النقدي التحليلي، لتحليل مبدأ البناء على الكثير في النحو العربي تنظيرا وتطبيقا ومن ثم دراسة منهجية النحاة في تنزيله على قواعد العربية دراسة نقدية، والخروج بنتائج تنفي أو تثبت خلل المنهجية التي سار عليها النحاة في تطبيق هذا المبدأ.

**ثانيا**ـ قمت بدراسة ضابط البناء على الكثير في شواهد النحو العربي وما ترتب عليه من قواعد حاكمة مستعينا بأقوال النحاة ومواقفهم من بعض النصوص، ثم مخالفة ذلك عند التقعيد، وقد دللت لذلك بالعديد من القضايا النحوية ليتضح من دراستها صواب منهج النحاة في التعامل مع هذا المبدأ أو خلله.

ثالثاـ اعتمدت في الدراسة النحوية النقدية على ذكر الآراء والأدلة ووجوه الاستدلال بها، وما يرد عليها من اعتراض، وبيان الرأي الراجح من وجهة نظر الباحث.

رابعاـ سأعرض قضايا هذا البحث بحيدة تامة ناسباً الأقوال والآراء لأصحابها، ذاكرًا الكتاب وصاحبه والجزء ورقم الصفحة، وذلك في أول موضع يرد فيه.

وأخيراً أسألُ الله في عملي هذا الإخلاص، وله القبول وأن يكون خطوة جادة في طريق البحث المثمر يفيد منه من يطالعه من طلبة العلم على قدر إخلاص القصد ونبل الهدف.

**أهداف الدراسة**

**أولًا ـ** دراسة ضابط البناء على الكثير دراسة جديدة تتسم بالتحليل والنقد؛ لتكشف الفجوة بين تنظير النحويين وتطبيقات ذلك التنظير مما يمهد الطريق للنظر لقواعد العربية نظرة جديدة.

**ثانيا ـ** لفت الأنظار إلى طريقة النحويين في الاحتجاج بشواهد غير صالحة على ما قرروا في أصول النحو، ومن ثم إعادة النظر في التاريخ النحوي خاصة ما أشيع عن رحلات النحاة للبادية لجمع الشواهد التي عقدوا عليها الدراسة.

**ثالثا ــ** الإفادة من نتيجة البحث في إعادة النظر فيما اعترض به النحاة بعضهم على بعض في أثناء عرضهم لقضايا الخلاف ونقض الأدلة المستشهد بها على القضية محل الدراسة خاصة اعتراضات البصريين على ما صورها صاحب الإنصاف.

**الدراسات السابقة.**

جاءت الدراسات السابقة في بحثي هذا عامة، ولم أجد فيها ما يدل على دراسة مبدأ الكثرة في الشاهد دراسة نقدية، ومنها:

(١)الشاهد الشعري النحوي عند الفرّاء (ت:٢٠٧هـ) في كتابه (معاني القرآن) دراسة نحوية / عبد الهادي كاظم كريم الحربيّ

(٢)دور الشاهد الشعري في التقعيد النحوي عند الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه/ شريهان إبراهيم

(٣)شواهد النحو العربي في ضوء الفكر اللغوي الحديث/ د. محمود سليمان ياقوت.

(٤)معايير الشاهد الشعري في الترجيح النحوي/ سامي رمقي عوض، ويوسف راتب عبود

**المبحث الأول**

**البناء على الكثير في العرف الأصولي النحوي. وفيه مطلبان**

**المطلب الأول:**

**الشاهد الشعري ومكانته في قضية الاحتجاج والاستدلال.**

أولى نحاة العربية الشاهد الشعري عناية بالغة تدل على ماله من أهمية كبرى عندهم، فاجتهدوا في مبدأ عملهم بوضع الضوابط والقيود التي تصون الاحتجاج به، فلا يدخل فيه ما ليس منه، ولقد بلغت عناية النحاة بالشاهد الشعري ما رسخ في الأذهان أن إطلاق لفظ الشاهد ليس له مدلول سوى الشعري منه حتى عرف بعضهم الاحتجاج بأنه:"إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة "[١]

ولا يخفى أن التعريف يدل دلالة واضحة على هذا الذي رسخ في الأذهان إذ إنه تناسى في تعريفه بقية مصادر الاحتجاج، بل تغاضى عن أهم هذه المصادر (القرآن والحديث) اللذين استقرت عليه قناعاتنا بأن النحو صنع من أجل الحفاظ عليهما من اللحن والخطأ، وقد صرح غير واحد من علماء العربية بهذا الشعور (أقصد تقديم الشاهد الشعري).

فالدكتور محمد عيد يجزم بأن عملية الاحتجاج:" اعتماد كامل على الشعر العربي القديم "[٢]

ويؤكد ذلك قائلا: "إن الظاهرة الواضحة في كتب النحو العربي هي الاعتماد على الشعر، إذ يكاد يكون هو العنصر الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين من مصادر الاستشهاد "[٣]

ويذكر:" جاءت كل كتب الشواهد التي بين أيدينا محشوة بالشعر وشرحه والتعليق عليه حتى أصبحت لفظة الشواهد ذات معنى عرفي يقصد به الشعر "[٤]

وفي تعليق على أنماط الشواهد التي احتج بها النحاة (القرآن والحديث والشعر) يقول جميل علوش:" كان هذا من الناحية النظرية فقط أما في الواقع فلم يكن الاعتماد على هذه الأنماط الكلامية متساويا فقد استبعد الحديث النبوي تقريبا واستخدم النص القرآني على نطاق محدود وبقي الشعر العربي هو المصدر الأول والرئيس للشواهد"[٥]

بل يزيد الأمر وضوحا عند د. حماسة: "ولكن كتب النحو والقديمة منها خاصة تفجؤنا باعتمادها على الشعر في

(١) سعيد الأفغاني، *من تاريخ النحو*، (بيروت ـ لبنان، دار الفكر)، ص١٧

(٢) محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، (القاهرة ـ عالم الكتب)، ص١٠٣

(٣) عيد، *الاستشهاد والاحتجاج*، ص١٠٥

(٤) عيد، *الاستشهاد والاحتجاج*، (ص ١٢٤)

(٥) جميل علوش، *ابن الأنباري وجهوده في النحو* (بيروت رسالة دكتوراه ـ رسالة قدمت لجامعة القديس يوسف ـ ١٩٧٧)، ص٢٦٧

الكثرة الكثيرة من الأحكام اعتمادا يكاد يكون كاملا"[٦]

بل يذهب إلى أن كل ما وضعه النحاة من ضوابط وقيود تخص الشواهد لم يكن مقصودا بها في الحقيقة سوى الشواهد الشعرية، فيقول:" والذي يشعر به كلامهم عن الاحتجاج وتقسيم الطبقات والتفريق بين القبائل وغير ذلك، أنهم لا يعنون إلا الشعر نفسه "[٧]وهو تفسير أقرب ما يكون للواقع المحسوس من عمل النحاة، وأوفق للمعقول والمنقول من كتبهم. بل ينفي الدكتور حماسة من تأريخ الاحتجاج والاستشهاد ومن قاموسهما أيضا ما يعرف بالشواهد النثرية فيقول:"ولنصرف النظر هنا عن الأمثلة المصنوعة في كتاب سيبويه وغيره فهي ليست ما نعنيه من النثر... ولكن النثر المقصود هنا، هو ما تكلمت به العرب فعلا غير الشعر من خطب ومخاطبات وغيرهما مما تقتضيه شؤون الحياة وفقا لمنهج نحاتنا القدماء في عدم التفريق بين هذه المستويات "[٨]

ثم يجلي هذه المسألة ـــ مسألة الشواهد النثرية في كتاب سيبويه ـــ فيقول:" والملاحظ على هذه العبارات وأضرابها، أنها عبارات معظمها غامض، لأنه مقطوع من سياقه، ولم يبين لنا النحاة مستواها، لأنهم أهملوا التصريح بقائلها اعتمادا على أنها نماذج لتراكيب معينة، وغاية ما يعنون به هو ومن كلام العرب، ومن قول العرب، ومن ذلك قول العرب... إلى آخر هذه العبارات الغامضة غير المحددة، فضلا عن أنهم لم يكثروا من هذه العبارات كثرة تشعر أنهم يعتمدون عليها في التقعيد "[٩]

فليس غريبا القول: إن الشاهد الشعري حظي بعناية بالغة فاقت ما لغيره من مصادر الاحتجاج النحوي الأخرى، هذه العناية التي أوحت بأنه لا مدلول لكلمة الشاهد سوى الشعري منه، فأضحى حجة النحوي في إثبات صحة القاعدة النحوية وتقريرها أو تجويز ما جاء مخالفا القياس أو الرد على المخالف، أو تفنيد رأيه وإظهار ضعف مذهبه النحوي أو عدم جوازه.

أقول: هذه المنزلة التي حظي بها الشاهد جعلت النحاة يقعدون له القواعد ويؤصلون له الأصول بما يكفل له النقاء والسلامة والصحة كفالة تمنح الثقة فيه، وفيما ينتج عنه من قواعد حاكمة على استعمال المتكلمين من أبناء العربية، ويستطيع المتأمل فيما وضعه النحاة من ضوابط وقواعد ـــ خاصة في الشاهد الشعري ـــ أن يجمل تلك الضوابط في ضابطين:

أولهما: كثرة الاستعمال (البناء على الكثير).

وثانيهما: صحة الرواية.

وسوف يكون هذا البحث خالصا للحديث عن ضابط (البناء على الكثير)، ومدى حرص النحاة عليه تنظيرا، ثم نرصد الخلل والقصور الذي وقع النحاة فيهما في الميدان العملي وأثر ذلك في القواعد التي هي نتيجة هذا الخلل، وأثره في القواعد التي ردت نتيجة ذلك التنظير

## المطلب الثاني

## البناء على الكثير (منهج التنظير)

فالذي يدقق النظر في كتب أصول النحو يدرك تمام الإدراك أن النحاة في تنظيرهم للمنهج الذي اتبعوه في التقعيد اعتدوا كثيرا بمبدأ كثرة الاستعمال واطراد المنقول في إقرار القواعد أو رفضها أو تضعيفها.

وقد تواتر اشتراط هذا الضابط فيما يحتج به من الشواهد، فيروي الزبيدي في طبقاته عن ابن نوفل قال:" سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا،

(٦) محمد حماسة، *لغة الشعر*، (القاهرة ـ دار الشروق ١٩٩٦ )٢٠

(٧) حماسة، *لغة الشعر* ٢٠

(٨) حماسة، *لغة الشعر* ٣٣ و٣٤

(٩) حماسة، *لغة الشعر* ٢٠

فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهو حجة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"[١٠]

ويروي القفطي أن عيسى بن عمر بنى كتابه الجامع (على الأكثر وبوبه وهذبه وسمى ما شذ عن الأكثر لغات[١١]

أما أبو البركات الأنباري في تعريفه للنقل أي الشواهد العربية المحتج بها فيجعل هذه الكثرة شرطا لصحة وصف الشاهد بكونه كلامًا عربيًّا، فيقول:" اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[١٢]

وفي بيانه لمفهوم الكثرة، يوضح أن الكثرة المعمول بها عندهم ما بلغ حد التواتر، يقول:

"وقسموا المادة اللغوية إلى قسمين: متواتر وآحاد وجعلوا شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة حدا لا يجوز على مثلهم الاتفاق على الكذب... وحد الكثرة المقبول عند ثلاثمائة وثلاثة عشر."[١٣]

وقال:" وذهب قوم إلى أن شرطه أن يبلغوا سبعين، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا أربعين، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا خمسة. والصحيح عندي أنه الأول"[١٤]

والسيوطي يتحدث عن المسموع فيجعله نوعين مطردا وشاذا، ويصف المطرد بأنه:" ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا"[١٥]

ثم يقسم الاطراد والشذوذ أقساما وذكر من ذلك ماأسماه الغاية المطلوبة، فقال: "ثم الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب وجعل منه:" مطرد في القياس والاستعمال معا وهو الغاية المطلوبة"[١٦]

وهذا التعبير نفسه تعبير ابن جني في باب الاطراد والشذوذ، إذ قال عقب ذكر المطرد سماعًا وقياسًا:" وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة"[١٧]

ثم قسم السيوطي هذا المسموع تقسيما آخر بيّن فيه المقبول وغير المقبول مما يرد من كلام العرب، فيقول:" اعلم أنهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلًا ومطردًا، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل"[١٨]

هذه القناعة التي تؤكد كثرة المنقول، بل الاطراد فيه لم تتوقف عند قدامى النحاة من أمثال ابن جني وأبي البركات الأنباري والسيوطي بل شاعت هذه القناعة عند المحدثين شيوعًا مطردًا منبهين إلى أن النحاة بنوا صنيعهم على ما اطرد من كلام العرب، فيقول الدكتور علي أبو المكارم: ‘‘واعتدوا بمبدأ الشيوع في استخراج الظاهرة النحوية من المادة النحوية[١٩]

ويقول جميل علوش":الاعتماد على السماع الكثير دون القليل والنادر"[٢٠]

---

(١٠) علي بن يوسف القفطي، *إنباه الرواة عن أنباء النحاة* (القاهرة ـ دار الفكر العربي الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م(.٣٧٥

(١١) القفطي، *إنباه الرواة*. ٣٧٥

(١٢) كمال الدين ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة (مطابع الجامعة السورية ١٩٥٧) ص٣٤ـ ٣٥.

(١٣) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ص٨٤.

(١٤) الأنباري، *الإغراب في جدل الإعراب*، ص٨٤.

(١٥) جلال الدين السيوطي، *الاقتراح في أصول النحو*، (دمشق ــ دار القلم١٤٠٩ - ١٩٨٩م)١٠ ـ ١١.

(١٦) السيوطي، *الاقتراح*، ١١.

(١٧) أبو الفتح عثمان بن جني، *الخصائص*، (القاهرة ـ الهيئة العامة المصرية للكتاب١٩٥٢) ٩

(١٨) السيوطي، الاقتراح١١٤

(١٩) علي أبو المكارم، *أصول التفكير النحوي*، القاهرة ـ دار غريب للنشر والتوزيع) ١٩٧٣ ص٦٧.

(٢٠) علوش، *ابن الأنباري وجهوده* ص٢٥٣.

وتقول فاطمة محمد طاهر:" ومنهج البصريين في ذلك أقوم، أنهم يبنون قواعدهم على الأكثر والأشيع"[٢١]

ويقول الدكتور أحمد مختار عمر:" اعتد البصريون بالمنطق والعقل فقد أطلقوا لعقلهم العنان ولجؤوا أحيانًا إلى النظر المجرد، مما أدى بهم إلى عدم قبول الشواهد العربية إلا إذا كانت متواترة، وتواترها يعني كثرة دورانها على الألسنة، فإذا وصلت هذه الشواهد إلى تلك الدرجة من التواتر صح الأخذ بها واستنباط القواعد منها"[٢٢].

ويؤكد الدكتور شوقي ضيف ذات المعنى متحدثا عن الخليل:" وكان يبني القياس على الكثير المطرد من كلام العرب"[٢٣].

والكلام على بناء القواعد على مبدأ كثرة الاستعمال لا يكاد يتخلف عن مؤلف نحوي في قديم النحو وحديثه[٢٤]

ولقد أطبق المشتغلون بعلم القواعد قاطبة على أن هذا المبدأ الأصولي معيار للقبول والرفض، بل معيار القياس والرد وهو ما اعتمدت عليه كتب الخلاف ".،فيعلق أبو البركات الأنباري على احتجاج الكوفيين بقول الشاعر: وَلَكِنَّنِى مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ. بقوله:"وهو شاذ لقلته وشذوذه ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياسا مطردا لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم"[٢٥]

وعند غير الأنباري نجد شيوع هذا المصطلح ونقيضه في كلام جمهرة النحويين، فنجد:" نقيس على الأكثر"[٢٦]

يحفظ ولا يقاس عليه[٢٧]و "شاذ لا يقاس عليه"[٢٨]و" نادر قابل للتأويل فلا تبنى عليه قاعدة[٢٩]

ويعلق ابن عقيل على اتصال نون الوقاية بليت قائلا:" والكثير في لسان العرب ثبوتها "[٣٠]

كثر إذن الحديث عن هذا الضابط، واتفقت عباراتهم عليه تعليقا على الحكم النحوي، أو على دليله من كلام العرب، وبَيْنٌ مما سردت أن ضابط (البناء على الكثير) جُعِل أساسًا لإجازة ما يُجَاز ورد ما يُرَّد، وأن المستقر في عرف المشتغلين بعلم القواعد أن هذا الضابط أجراه النحاة على كل ما قعدوا من قواعد واستنبطوا من أحكام، وأن قواعد العربية التي ندرسها اليوم وندرِّسها للأجيال العاشقة للغتها بُنِيَتْ على هذا الضابط، حتى بدا للباحث اختبار هذا الضابط بين منهج التنظير وتشدده، وواقع القواعد في مطولات النحو.

ولقد انتابني شعور منذ أجل بعيد أن هذا الضابط لم يحظ تطبيقه بما حظي به تنظيره، وقد كان لهذه المعايشة الطويلة لكتب القواعد بحثا وتدريسا أثر في تعمِّق هذا الشعور في نفسي، وأخذت أسجل على هوامش مصادر النحو كثيرا من الملاحظات التي تتعلق بهذا الضابط ومدى التزام النحاة به في حال التقعيد، غير أني أرجأته كثيرا خوفا من مخافتين:

---

(٢١) فاطمة محمد طاهر، *أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي* (مكة ـ أم القرى ـ رسالة ماجستير ص٨.

(٢٢) د. أحمد مختار عمر البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب الطبعة: الثامنة ٢٠٠٣الطبعة السادسة، ص١٨.

(٢٣) شوقي ضيف، *المدارس النحوية* (القاهرة ـ دار المعارف ١٩٦٨)ص٥٣.

(٢٤) الأنباري، *الإغراب* ٣٥.

(٢٥)عمرو بن عثمان بن قنبر، *الكتاب* (القاهرة ــ مكتبة الخانجي، ١٩٨٨ م تحقيق: عبد السلام محمد هارون (٣ / ٤٠٤).

(٢٦) الأنباري، الإنصاف ج١ ١٦٩.

(٢٧) ابن جني، *الخصائص* (٣/ ١٤١).

(٢٨) ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف، *قطر الندى وبل الصدى* تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (مصر مطبعة السعادة ط١١ (١٣٨٣هـ) ص٢٦٣.

(٢٩) ابن هشام، *قطر الندى*، ٢٦٣.

(٣٠) بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي بهاء الدين، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ( مصر ــ دار التراث ١٩٨٠ )( ١ / ٥٥)

أولاهما: الخوف من الزلل في الحكم، إذ الغاية الكبرى التي يدور حولها البحث هي محاولة إثبات تصور وتحقيق ظن يقضي بتخلي نحاة العربية(أحيانا) عن ضابط البناء على الكثير في إقرار ما يجاز، ومنع ما يمنع من القواعد، أو أنهم بنوا كثيرا من قواعدهم بعيدا عن هذا الضابط مما يقدح بالضرورة في منهجية استنباط ما استنبطوه من قواعد وأحكام.

ثانية المخافتين :وهي تتحقق حال إثبات التصور وتحقيق الظن من القدح في منهج التطبيق لدى نحاة العربية ومنهجهم في استنباط القواعد، مما يثير جدلا وعراكا خاصة مع تبجيل المشتغلين بعلم القواعد لأهل السبق أو كما قال الجاحظ: " ولكنْ للنّاس تأسٍّ وعاداتٌ، وتقليدٌ للآباء، والكبراء، ويعملون على الهوى، وعلى ما يسبقُ إلى القلوب، ويستثقلون التحصيلَ، ويُهملون النّظرَ حتى يصيروا في حالٍ متى عاودوه، وأرادوه، نظروا بأبصار كليلة، وأذهان مدخولة"(٣١)

وقد ذلل لي العقبتين أستاذي الدكتور أحمد عبد العظيم، بأسلوبه المستوعب.

أما الأولى وهي المتعلقة ببناء القواعد على تصورات ذهنية بعيدا عن النص فضلا عن كون ورود منطوق النص المحتج به كثيرا أو قليلا، فقد أشار الدكتور لذلك إشارة واضحة وأعقبه بنموذج من حديث النحاة ثم عقب تعقيبا واضحا بيّنًا يشير إلى هذه الظاهرة تعقيبا يَردُّ ما مُلئت به عقولنا من مقولات النحاة حول الكثرة والكثير الشائع والاطراد وغيره.

ففي حديثه عما قُعِّد له بعيدا عن نصوص اللغة ـالتي هي الأصل في إجازة التقعيد أو منعه حديثه عما نُقِل من المبنيات إلى العلمية وما وجب له الإعراب والتنوين، قال: "فإذا سميت بكلمات مثل (أنت) أعربتها... وصرفتها... فإذا ناديتها عاملتها معاملة المعرب أصالة..." ثم علق وختم تعليقه بقوله:" ثم أين النصوص التي أسست عليها تلك القاعدة، وما مدى شيوعها ــ إن وجدت ــ بين نصوص عصر الاحتجاج؟"(٣٢)

وفي موضع آخر يتحدث عن القواعد المؤسسة على غير النصوص فيقول: "ما العلاقة بين العلمية والإعراب حتى تؤدى التسمية بالمبني إلى جعله تحقق أسباب البناء فيه... وإذا كان ثمة علاقة بين العلمية المنقولة من المبنيات وبين الإعراب فلم لم تعامل المركبات الآتية معاملة المعربات...فإن أجيب بورودها معربة سألنا أين نصوص ذلك في اللغة(٣٣)

أما العقبة الثانية: وهي قداسة السابقين وتقدير جهدهم، والإنكار على كل من يجرؤ على نقدهم، أو بيان ما وقعوا فيه من سهو وإن كان بينا لا غموض فيه ولا لبس في كشفه وبيانه، فقد كتب أستاذي الدكتور أحمد عبد العظيم فقرة كاملة جليلة القدر في ضرورة التفرقة بين حجم الجهد المبذول واتباع نتائجه، يقول:" وجوهر كلامي هنا هو أن كون الدارسات النحوية القديمة مصيبة أو مخطئة... أمر لا يصلح حجة له أو عليه حجم الجهد الذي بذله السابقون ولا موقف الإكبار الذي يحمله الدارس لما كان عليه ذلك السلف من جلد... أي أن العلاقة بين الجهد من ناحية وبين قبول ما أسفر عنه هذا الجهد أو طرحه من ناحية أخرى علاقة منفكة... فقد يكون الجهد ضخما والعائد مضطربا، وقد يكون الجهد قليلا والعائد منضبطا، ومن ثم يجب أن نعرض لقضايا السلف في البحث النحوي خاصة واللغوي بصفة عامة ونحن متحررون في مواقفنا من حجم تبعتهم، وطول دأبهم، وقدرتهم على تشقيق الحجة، ومهارتهم في صناعة الجدل"(٣٤)

(٣١)أبو عثمان *الجاحظ*، *الحيوان*، ٤: ٤٨٢.

(٣٢)أحمد عبد العظيم،*القاعدة النحوية، دراسة نقدية* دار الثقافة للنشر والتوزيع. (ص٤٣)، ١٩٩٠ ١٤

(٣٣)أحمد عبد العظيم، القاعدة النحوية، دراسة نقدية د.، ١٩٩٠ دار الثقافة للنشر والتوزيع(ص٤٣).

(٣٤) أحمد عبد العظيم القاعدة النحوية، دراسة نقدية د. (ص٤٣)

فالإكبار للنحو لا للنحاة، والغيرة على العربية لا على كتبها أو نحاتها أو ما سطروا فيها من استنباطات اقتربت أو ابتعدت عن المنهج السديد الحري بالاتباع والاقتداء بما جاء به من نتائج.

وسوف أحاول في فقرات هذا البحث أن أدلل على الدعوى التي حاولت أن أنظر إليها فيما مضى من الصفحات، تلك التي تتلخص فيما أزعمه من أن ضابط البناء على الكثير، الذي نظَّر إليه النحويون شرطا لإجازةٍ أو وجوبٍ لم يكن له في ميدان التطبيق تلك المنزلة التي صورها النحاة في ميدان التنظير زاعمين أن بناء قواعد النحو جميعا قد بنيت عليه، بل يكاد يكون حال تتبعه وهما ليس له ظل في كثير مما سُطِّر في دواوين القواعد ومطولاتها.

أما العقبة الثانية: وهي قداسة السابقين وتقدير جهدهم، والإنكار على كل من يجرؤ على نقدهم، أو بيان ما وقعوا فيه من سهو وإن كان بينا لا غموض فيه ولا لبس في كشفه وبيانه، فقد كتب أستاذي الدكتور أحمد عبد العظيم فقرة كاملة جليلة القدر في ضرورة التفرقة بين حجم الجهد المبذول واتباع نتائجه، يقول:" وجوهر كلامي هنا هو أن كون الدارسات النحوية القديمة مصيبة أو مخطئة... أمر لا يصلح حجة له أو عليه حجم الجهد الذي بذله السابقون ولا موقف الإكبار الذي يحمله الدارس لما كان عليه ذلك السلف من جلد... أي أن العلاقة بين الجهد من ناحية وبين قبول ما أسفر عنه هذا الجهد أو طرحه من ناحية أخرى علاقة منفكة... فقد يكون الجهد ضخما والعائد مضطربا، وقد يكون الجهد قليلا والعائد منضبطا، ومن ثم يجب أن نعرض لقضايا السلف في البحث النحوي خاصة واللغوي بصفة عامة ونحن متحررون في مواقفنا من حجم تبعتهم، وطول دأبهم، وقدرتهم على تشقيق الحجة، ومهارتهم في صناعة الجدل"[٣٥]

فالإكبار للنحو لا للنحاة، والغيرة على العربية لا على كتبها أو نحاتها أو ما سطروا فيها من استنباطات اقتربت أو ابتعدت عن المنهج السديد الحري بالاتباع والاقتداء بما جاء به من نتائج.

وسوف أحاول في فقرات هذا البحث أن أدلل على الدعوى التي حاولت أن أنظر لها فيما مضى من الصفحات، تلك التي تتلخص فيما أزعمه من أن ضابط الكثرة والشيوع الذي نظَّر له النحويون شرطا لإجازةٍ أو وجوبٍ لم يكن له في ميدان التطبيق تلك المنزلة التي صورها النحاة في ميدان التنظير زاعمين أن بناء قواعد النحو جميعا قد بنيت عليه، بل يكاد يكون حال تتبعه وهما ليس له ظل في كثير مما سُطِّر في دواوين القواعد ومطولا.

**المبحث الثاني**

**من مظاهر الخلل في تطبيق الضابط، وفيه مطلبان.**

**المطلب الأول**

**قواعد بنيت دون شواهد.**

أول ما يمكن أن يلحظه الباحث في ضابط البناء على الكثير الذي ملأ خبره كتب النحو ولا سيما كتب الاحتجاج منها هو ما أُطْلِقُ عليه بناء القواعد دون أن يكون لها حظ من ذلك الضابط وليس لها نصيب أصلا من الشواهد المسموعة من كلام العرب، بل أقام النحاة هذه القواعد معتمدين على أمثلة مصنوعة ليس لها ظل من عصر مما يعرف بعصر الاحتجاج.

وسوف أضع بين يدي القارئ عددا من القضايا التي أقام النحاة قواعدها على غير الشواهد التي أوجبوا لها أن تكون عربية خالصة، وأن تكون كثيرة شائعة، هذه القضايا

(٣٥) أحمد عبد العظيم، *القاعدة النحوية*، دراسة نقدية د. (ص٤٣)

نماذج فقط لتثبت صدق ما أقول من أن هذا الضابط لم يحظ بتطبيق يماثل هذا التنظير.

هذه النماذج أدلة للبيان فقط، وإلا فما بُني من القواعد على غير شواهد يتحقق فيه الضابط كثيرة كثرة تسمح بدراستها في بحث مستقل تام. وسأكتفي للتدليل على ذلك بخمس قضايا تبين الظاهرة، هي ما يأتي:

**النموذج الأول:**

**في باب الضمائر قعد النحاة قاعدة مفادها:**

إذا تأتى أن يُجاء بالضمير متصلا فلا يصح الإتيان به منفصلا، واستثنوا من هذا : كون عامل الضمير عاملا في ضمير آخر أعرف منه مقدمًا عليه، وليس مرفوعًا، وعليه فجوزوا في الضمير الثاني الاتصال والانفصال، ثم فرقوا بين كون العامل فعلا غير ناسخ أو اسما، فذهبوا إلى ترجيح الفصل مع كون العامل اسما، قال ابن هشام:" فإن كان اسما فالفصل أرجح، نحو: عجبت من حبي إياي"[٣٦]

فابن هشام وغيره يرجح الحكم بالفصل دون شاهد من كلام العرب، بل اعتماد على مثال مصنوع غير مسموع عن العرب، ليس له حظ ظاهر من الضابط (البناء على الكثير) والغريب أن النحاة الذين رجحوا الفصل دون شاهد عقبوا على الحكم المرجوح بشاهد شعري في قوله:

لَئِنْ كَانَ حُبُّكِ لِي كَاذِبًا  لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقًّا يَقِينَا[٣٧]

والحق أنه لا شاهد في الحالتين ــ فضلا عن كثرة أو شيوعـ يبنى عليه حكم فيهما، فالحالة الأولى لا شاهد لها والحالة الثانية شاهدها مطعون في صحة الاحتجاج به لجهالة قائله.

**النموذج الثاني:**

في ذات الباب، يذهب النحاة إلى(وجوب انفصال الضمير إذا رفع بمصدر مضاف إلى المنصوب معنى )، غير أنهم لا يحتجون لهذه القاعدة بمسموع يشهد لما أوجبوا نطقه على أهل العربية، بل مستندهم على هذا الوجوب مثال مصنوع لا ينتمي يوما لعصر الاحتجاج فضلا عن أن يكثر في كلامهم أو يقل، قال أبو حيان بعد أن ذكر الحكم السالف، نحو ":عجبت من ضرب زيد أنت" وزيد عجبت من ضربك هو..."[٣٨]

بل يذهب السيوطي في ذات الباب إلى منع توكيد ضمير الرفع المتصل مستترا أو بارزا إلا بفاصل ما، لكنه لا يدلل على ذلك بشاهد لذلك، بل بمصنوع الأمثلة، فيقول:" نحو: قم أنت نفسك، وقمت أنت نفسك، وقاما هما نفسهما"[٣٩]

**النموذج الثالث.**

يذكر النحاة مواضع حذف الخبر وجوبا، فجعلوا منها: "أن يكون المبتدأ إما مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونه خبرا عن المبتدأ المذكور، نحو: ضربي زيدا

(٣٦) انظر المسألة بأمثلتها: ابن هشام *أوضح المسالك* الأنصاري، ج١ ص ١٨٩، أبو حيان، *التذليل والتكميل في شرح التسهيل* (ج٢ / ٢٨) تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم. دمشق الطبعة (الأولى) ١٤١٩ ه، ١٩٨٩م).

(٣٧) وهذا البيت لا يفرق كثيرا عن الشاهد المصنوع الذي رجحوا به الحكم، لأنه شاهد ساقط ومردود بجهالة قائله، قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:" وهذا بيت من كلمة اختارها أبو تمام... ولم ينسبها، ولا نسبها أحد شراحه إلى قائل معين... ولو جاء به الشاعر منفصلا لقال " لقد كان حبي إياك " والانفصال في هذه الحالة ـ وهي أن يكون العامل اسما كحب في هذا الشاهد أرجح " انظر هامش أوضح المسالك (١ / ٨٩ و١٩٠)

(٣٨) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، *ارتشاف الضرب من لسان العرب* (القاهرة مكتبة الخانجي١٩٩٨) ٢/ ٩٣٩). سيبويه، الكتاب (٢ / ٣٥٩)، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري (١/ ١٠٥).

(٣٩) انظر السيوطي، همع الهوامع (٥ / ١٩٧).

قائما، أو أكثر شربي السويق ملتوتا، أو إلى مؤول بالمصدر المذكور، نحو أخطب ما يكون الأمير قائما"[٤٠]

وواضح أن الحالات التي أوجب فيها النحاة حذف الخبر لم يكن لها شاهد من كلام العرب يدل عليها فضلا أن يتصف بقلة أو كثرة.

**النموذج الرابع:**

في باب إن وأخواتها يتحدث النحاة عن مواضع يجب فيها كسر همزة إن وفتحها، ومواضع يجوز فيها الأمران معا، ففي بعض المواضع اعتمد النحاة في إقرارها وتقعيدها على شواهد مصنوعة لا تمت لمبدأ البناء على الكثير بصلة، ومن ذلك حديثهم عن وجوب الكسر في الحالات الآتية[٤١]

(أ) بعد حيث، مدللين على ذلك بقولهم نحو: جلست حيث إن زيدا جالس.

(ب) بعد إذ، مدللين على ذلك بقولهم: نحو وجئتك إذ إن زيدا أمير.

(ج) وقوعها صفة، جاعلين دليلها قولهم نحو :مررت برجل إنه فاضل .

وفيما يجوز فيه (فتح الهمزة وكسرها) يذكرون حالات من حالاتها دون تدليل من كلام العرب، ومن ذلك الحالات الآتية :

(أ) أن تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل واحد، نحو: قولي إني (أني) أحمد الله.

(ب) أن تقع بعد حتى، وجعلوا شاهده نحو قولهم: مرض زيد حتى أنهم (إنهم) لا يرجونه.

(ج) أن تقع بعد أما، وجعلوا دليله نحو قولهم: أما أنك (إنك) فاضل.

ولا شواهد عربية في كتب النحاة كله فضلا عن الكثرة أو الكثير[٤٢]

**النموذج الخامس:**

في باب ما ينوب عن الفاعل ذكر النحاة مسألة(إقامة المفعول الأول مقام الفاعل في باب ظن وأعلم)، فذكر ابن عقيل:"أن قوم ـ منهم المصنف ـ إلى أنه لا يتعين إقامة الأول لا في باب ظن ولا باب (أعلم) لكن يشترط ألا يحصل لبس، فنقول: ظُنَّ زيدا قائم، وأعلم زيدا فرسك مسرجٌ ...أما إقامة الثالث في باب أعلم فنقل ابن الربيع وابن المصنف الاتفاق على منعه، وليس كما زعما فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك، فتقول: أعلم زيدا فرسك مسرجٌ" .

وهي إجازة مبنية في البابين على مصنوع الأمثلة، هكذا دون نقل واحد يثبت نسبة هذه القواعد لكلام العرب[٤٣]

ومما تقدم يتبين بما لا يدع مجالا لشك أن الضابط الذي أشاع النحاة أن الشواهد والقواعد والأحكام بنيت عليه لم يكن له ظل فضلا عن وجوده فيما دللت به من نماذج بنى فيها النحاة قواعد مشهورة على أمثلة مصنوعة لا على شواهد موسومة بكثرة أو قلة، وهو ما يجافي تنظيرهم وتأصيلهم

---

(٤٠) انظر المسالة بأمثلتها في: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، *شرح التسهيل* (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ١ / )٢٧٨. ابن هشام (همع الهوامع ١ / ٤٥ و٤٦). ابن هشام (*أوضح المسالك* ١ / ٢٠٤ و٢٠٥)

(٤١) انظر: ابن هشام (أوضح المسالك ١ / ٢٠٤ و٢٠٥) أبو حيان الأندلسي، (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل دار القلم بدمشق (٥ / ٧٤)، السيوطي، (همع الهوامع ١/ ١٦٦) وأبو حيان (ارتشاف الضرب٣ / ١٢٥٦)، الجنى الداني في حروف المعاني ( أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، (دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، المحقق: د. فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل ص٤٠٧).

(٤٢) وانظر فيما يتصل بباب المبتدأ والخبر مسألة عمل (حرى) من أخوات كان ووجوب اقتران خبرها بأن كعسى دون شواهد مسموعة

(٤٣) انظر المسألة في: أبو حيان (التذييل والتكميل ٦ / ٢٤٨) والسيوطي (الهمع٢ / ٢٦٣)، وأبو حيان (ارتشاف الضرب ص١٢٩٣

للقواعد والشواهد معا، وهو أيضا ما يبطل حججهم على مخالفيهم بدعوى القلة والندرة والشذوذ وإلا فكيف يعترض على المحتج بكلام العرب، ويبني هو نفسه قواعد ليس لها صلة بكلامهم إطلاقا.

**المطلب الثاني**

**قواعد بنيت على شواهد لا يتحقق فيها الضابط**

وفيه ثلاث صور.

**الأولى: قواعد بنيت على شواهد تخالف ضوابط الاستشهاد.**

في المبحث السابق ظهر جليا ما وصفته بتقعيد قواعد لا يتحقق فيها الشاهد النحوي فضلا عن كثرة الاستعمال الذي يتحدث عنها النحاة، وذكرت أن هذا التقعيد بهذه الطريقة قادح في هذا الضابط الذي قعّد النحاة قواعد النحو بناء عليه .

وفي هذا المبحث أضع بين يدي القارئ ملحوظة أخرى تقدح فيما أسماه النحاة "بناء القواعد على الكثير".

فالناظر في كتب القواعد المتأمل في صياغتها المنصف في تحليلها، المعتدل في الحكم عليها يدرك بلا كبير مشقة ذلك الخلل الواضح والفجوة العميقة بين اشتراط النحاة (كثرة الاستعمال) لكل تقعيد، ومجافاتهم هذا الشرط في تقعيدهم الفعلي للقواعد، فنراهم يبنون قواعد من قواعدهم على غير شواهد ـ كما سبق ـ أو على شواهد لا يتحقق فيها ذلك الضابط، ومسائل هذه الظاهرة كثيرة، غير أني أكتفي بعرض أربع قضايا للتدليل.

**القضية الأولى:**

في باب الأسماء الستة يجيز النحاة النقص في الأب والأخ والحم محتجين بقول القائل:

بِابِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابَهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ[٤٤]

قال الشيخ محمد محيي الدين:"من النحاة من نسب البيت إلى رؤبة بن العجاج وذكر أنه يمدح عدي بن حاتم الطائي، ولا يوجد في ديوان أراجيز رؤبة، وإن ذكره ناشروه في زياداته"[٤٥]

وبمعزل عن نسبة البيت إلى رؤبة أو غيره، فإن البيت فرد في بابه لم يأت النحاة له بنظير استدل به على جواز النقص في أب وأخ وحم، ثم إن كان شاهد (أبه) مطعون في نسبته وكثرته فإن (أخ وحم) لا شاهد لهما أصلا من كلام العرب .

**النموذج الثاني-**

يرجح النحاة فصل الضمير إذا كان الفعل ناسخا نحو خلتنيه.

قال ابن هشام:" وإن كان العامل فعلا ناسخا نحو خلتنيه فالأرجح عند الجمهور الفصل[٤٦]

واحتجوا لذلك بقوله:

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالإِحَنِ

قال المحقق:"ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق"[٤٧]

وعلق ابن الناظم على اختيار ترجيح الانفصال بأنه:" ليس بمرضي، لأن الاتصال جاء في الكتاب العزيز. ..

---

(٤٤)انظر البيت في:( شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني المحقق: سعيد بن غالب كامل المجيدي الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية *الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع* (١/ ٣١) خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، *شرح التصريح على التوضيح* دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان (١/ ٦٤). ابن هشام، *أوضح المسالك* (١/ ٤٦).

(٤٥)ابن هشام، *أوضح المسالك* ١ / ٤٦).

(٤٦) ابن هشام، *أوضح المسالك* (١ / ٩١).

(٤٧) ابن هشام، *أوضح المسالك* (١ / ٩١)...

والانفصال لا يكاد يعثر عليه إلا في الشعر[٤٨]ثم ذكروا أن الفصل يرجح إن اختلف لفظ الضميرين، غير أنهم أجازوا الوصل أيضا محتجين له ببيتين مجروحين لا يعتد بهما على ما قضى به تأصيلهم، الأول قوله:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَا هَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابُهَا(٤٩)

والثاني قوله:

لِوَجْهَكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ أَنَا لَهُمَا قَفْوٌ أَكْرَمِ وَالِد[٥٠]

أما البيت فمطعون فيه بعدم تحديد قائله، إذ تعدد قائله يدل على صنعته، قال محقق ابن الناظم:" البيت لمغلس بن لقيط في تلخيص الشواهد ص٩٤، وخزانة الأدب ٥: ٣٠١ و٣٠٣ و٣٠٥، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٧ والمقاصد النحوية ١: ٣٣٣، وللقيط بن مرة الأسدي في الحماسة البصرية ١:٩٩ ومعجم الشعراء ص٣٩٠ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٣٨١ والكتاب ٢: ٣٦٥[٥١]

وأما البيت الثاني، فمطعون فيه بجهالة قائله مطلقا.

### النموذج الثالث ـ

اشترط النحاة في عمل الوصف المجرد من الألف واللام أن يعتمد على استفهام أو نفي، وقد احتجوا للنفي بشواهد لا ينقضي منها العجب، إذ هي مما لا يصح الاحتجاج به، وتنفي بوضوح ما يزعمه النحاة من بناء القواعد على الكثرة والاطراد، إذ لو كان مثل هذه القاعدة شائعة فما الداعي للاحتجاج بشواهد مجهولة أو غير موثقة مع قلة بادية، ومن ذلك قوله:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ[٥٢]

قال المحقق:" ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة لقائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به[٥٣]

ومثله في الجهالة قوله:[٥٤]

غيرُ لَاهٍ عِدَاكَ، فَاطْرَ اللَّهْـ ـوَ، وَلَا تَغْتَرِر بِعَارِضٍ سَلْمِ

ومثله قوله:

فَمَا بَاسِطٌ خَيْرًا، وَلَا دَافِعٌ أَذًى عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمُ آلَ دَارِمِ[٥٥]

هذا فضلا عن بيت لأبي نواس لا يحتج به أيضا هو قوله:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ[٥٦]

وهذه الشواهد مما لا يجيز النحاة الاحتجاج بها لمخالفتها ما سطروه في أصولهم من ضوابط وسمات ما يصح الاحتجاج به نحويا.

### النموذج الرابع ـ

أوجب النحاة تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ، ومثلوا لذلك بقولهم: في الدار صاحبها، وعلى التمرة مثلها زبدا، واحتجوا للقاعدة المجازة بما لا يدل على كثرة لتفرده في

---

(٤٨)بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م) (ص٤٢).

(٤٩) انظر: ابن هشام، *أوضح المسالك* ١ / ٩٩)، وعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، *شرح الأشموني* (دار الكتب العلمية بيروت- لبنان (١/ ٥٣).

(٥٠) انظر: ابن هشام، *أوضح المسالك* ١ / ٩٩)، وعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، *شرح الأشموني*( دار الكتب العلمية بيروت- لبنان (١/ ٥٣)

(٥١) عبد الله بن عقيل العقيلي بهاء الدين، *شرح ابن عقيل* دار التراث - دار مصر للطباعة، (١ / ٩٠).

(٥٢) انظر الشاهد في: عبد الله بن عقيل، *شرح ابن عقيل* (١ / ٩٠

(٥٣) عبد الله بن عقيل، *شرح ابن عقيل* (١/ ١٢٧)

(٥٤)ابن هشام، *أوضح المسالك* (١/ ١٥٢)

(٥٥)عبد القادر بن عمر البغدادي، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، (مكتبة الخانجي، القاهرة (١ / ٦١) تحقيق عبد السلام هارون، (دار الكتاب العربي للنشر ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م)

(٥٦) البيت في *ديوان المجنون* ص٥٨؛ ولنصيب بن رباح في ديوانه ص٦٨؛ ابن هشام، *وتخليص الشواهد* ص٢٠١؛ وسمط اللآلي ص٤٠١؛ وشرح التصريح ١/ ١٧٦

كتبهم، ولمخالفته ما اشترطوه في الشاهد، وهو قوله:

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا[٥٧]

قال الشيخ محمد محيي الدين:" هذا البيت قد نسبه قوم منهم أبو عبيدة البكري في شرحه على الأمالي ص٤٠ لنصيب بن رباح الأكبر، ونسبه آخرون منهم ابن نباتة المصري إلى مجنون ليلى

**الصورة الثانية ــ بناء قواعد على شواهد مصنوعة.**

مما يخالف ضابط النحويين:(**البناء على الكثير**) بل يخرج عليه كلية، وينسف دعوى بناء ما يجب ويجوز في قواعد النحو على هذا الضابط بناء النحاة عددا من القواعد على شواهد مصنوعة، حَكَم بصنعتها ثقات بدليل لا يقبل الشك أو الطعن وسوف أدلل لذلك بثلاث قضايا من قضايا النحويين:

(أ) أقام سيبويه قاعدة مفادها: جواز مجيء اسم إنَّ نكرة وخبرها نكرة مثله، محتجا بما نسبه إلى امرئ القيس من قوله:

وَإِنَّ شِفَاءً عَبْرَةٌ مِهْرَاقَةٌ فَهَل عِندَ رَسْمٍ دَارسٍ مِن مُعَوَّلِ[٥٨]

والشاهد على هذه الرواية في نصب (شفاء) اسما لـ(إن) مع أنها نكرة .وهذه الرواية مما لم يثبتها إلا سيبويه، وقد علق البغدادي على الرواية قائلا:" والرواية المشهورة في البيت " وإن شفائي " بالإضافة إلى ياء المتكلم، وهذا هو المشهور المعروف، والبيت من أول معلقة امرئ القيس، ولم يذكر شراحها تلك الرواية، إلا أن الخطيب التبريزي قال: روى سيبويه هذا البيت وإن شفاءً عبرةٌ، واحتج بأن النكرة يخبر بها عن نكرة[٥٩]

وقد علق الدكتور عبد العال سالم مكرم على البيت متهمًا سيبويه بوضعه قائلا:" واضح من هذا النص أن سيبويه وحده هو الذي ذكر الرواية، وواضح أيضًا أن هذه الرواية صنعها سيبويه وغير الرواية المشهورة من أجل هذه القضية[٦٠]

(ب) في قضية تعليق أفعال القلوب عن العمل بلام القسم.

استدل سيبويه ببيت من معلقة لبيد جاء على النحو الأتي:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأتِيَنَّ مَنِيَتِي إِنَّ المَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا[٦١]

يذكر بعد عرض البيت:" والبيت نسبه سيبويه في كتابه للبيد، والموجود في ديوانه إنما هو المصرع الثاني وصدره (صادفن منها غرة فأصبنها) " وذكر أنه طالع ديوان لبيد وبحث عن هذا الشطر في موضع آخر من الديوان غير المعلقة فلم يجده، ثم قال ولا يوجد للبيد في ديوانه شعر على هذا الروي غير المعلقة"[٦٢]

قال الدكتور عبد العال سالم مكرم معلقا على ذات البيت بعد نقله كلام البغدادي:" وهذه القضية التي أثارها البيت المنسوب للبيد قضية فيها نظر... فلو تحرى في النقل، ودقق في الرواية وجرد كتابه من هذا البيت اللقيط لأراح النحاة من هذه المعارك[٦٣]

(ج) قضية إضمار اسم أنْ المخففة.

احتج سيبويه والنحويون لذلك بقوله:

فِي فِتيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِندِ قَد عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[٦٤]

وقد ذكر الدكتور عبد العال سالم مكرم هذا البيت مثبتا

(٥٧) انظر البيت في: ابن هشام، *أوضح المسالك* (١/ ١٥٢)، وابن عقيل، *شرح ابن عقيل* (١/ ٢٤١)

(٥٨) عبد القادر بن عمر البغدادي، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، (مكتبة الخانجي، القاهرة (١ / ٦١) تحقيق عبد السلام هارون، (دار الكتاب العربي للنشر ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م)

(٥٩) عبد القادر البغدادي، *الخزانة* (٤ / ١٤ و١٥)

(٦٠) عبد العال سالم مكرم، *مؤسسة الرسالة* الطبعة (١) ١٤٠٧ ص٧٣)

(٦١) انظر سيبويه، *الكتاب* ١: ٤٥٦

(٦٢) عبد القادر البغدادي، *لخزانة* (٤ / ١٤ و١٥)

(٦٣) عبد العال سالم مكرم، *شواهد سيبويه*، ص٧٣

(٦٤) انظر سيبويه،*الكتاب* (١ / ٢٨٢).

صنعته قائلا:" ورجعت إلى كتاب خزانة الأدب... فرأيت الرجل بصيرا بهذا الشاهد لأنه أثبت بها لا يدع مجالا للشك أن الشطر الثاني منه مصنوع، صنعه النحويون من أجل إثبات هذه القاعدة...وبهذا الاستشهاد تسقط قضية سيبويه التي ذكرها مبينا أنَّ أن المخففة يليها الاسم مرفوعًا بعد حذف الضمير، وبعد هذا النقد البناء يسقط الاستدلال به مع أنه فرض نفسه على كتب النحويين"(٦٥)

**الصورة الثالثة ـــ منع قواعد تحقق فيها الضابط.**

وهو أمر مثير في تلك القضية التي أتحدث فيها، ذلك الضابط الذي وضعه النحاة(**البناء على الكثير**) ، جاعلين وجوده شرطًا للإجازة، ومنعه سببًا للمنع وعدم الجواز، وعلى الرغم من كثرة دوران هذا الضابط على ألسنتهم وكثرة استنادهم عليه في رد إجازات المخالفين، وجدنا في القضايا المتقدمة ما يناقض ذلك الشرط، ووجدنا النحاة يجمعون على بناء قواعد مجازة ومدرَّسة ومشهورة لا يتحقق فيها هذا الضابط، سواء في ذلك ببنائهم القواعد على أمثلة مصنوعة لا تمت للشواهد بصلة، أو ببنائهم القواعد على شواهد لا يتحقق فيها ضابط الكثرة والشيوع لمخالفتها أصولهم وضوابطهم وشرائطهم في الشاهد الذي يكون حجة في بناء قواعدهم، أو ببناء قواعد وسمت بالصنعة والوضع.

والذي أريد أن أتحدث عنه هنا شيء من العجب يشخص تناقض المنهج النحوي في تعامله مع النصوص وما ينتج عنها من إجازة ومنع، إذ إن النحاة الذين بنوا قواعدهم على تلك الشواهد السابقة التي لا تحقق كثرة ولا شيوعا ردوا قواعد كثيرة تحققت فيها الكثرة بمقاييسهم لا لشيء إلا لأنها خالفت ما توصلوا إليه بل ما تمذهبوا به من الآراء، وسوف أدلل لذلك بقضيتين ـ غير عامد للحصر ـ توضح ما أردت توضيحه في شأن النحاة.

**( أ) العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض:**

ذهب جمهور البصريين إلى أن العطف على الضمير المسبوق بحرف جر لا يجوز إلا بإعادة حرف الجر مع المعطوف كقولنا: زيد مررت به وبعمرو، فإن قلنا: مررت به وعمرو. كان الأسلوب عند الجمهور مما لا يصح ولا يجوز، وعليه جاءت قراءة سورة النساء:" فاتقوا الله الذي تسألون به والأرحام "(٦٦) بجر الأرحام في قراءة الإمام حمزة الزيات فأنكر هذه الرواية ومنع القراءة بها المبرد، فقال: "لوصليت خلف إمام يقرأ بالكسر لحملت نعلي ومضيت"(٦٧)

وضعّفها الزمخشري قائلا:" والجر على عطف الظاهر على المضمر ليس بسديد، لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: مررت به وزيد، وهذا غلامه وزيد، شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز(٦٨)

ووجب تكرار العامل، كقولك: مررت به وبزيد، وخطأها الزجاج في معاني القرآن وإعرابه، قال: "فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر. وخطأ أيضا في أمر الدين عظيم، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تحلفوا، بآبائكم) فكيف يكون تتساءلون به وبالرحم على

(٦٥) عبد العال سالم مكرم، *شواهد سيبويه* (ص٨٢)

(٦٦) سورة النساء آية في قراءة ابن عباس والحسن وابن رزين ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش انظر في القراءة الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، الحجة في القراءات العشر لابن خالويه (المحقق: د. عبد العال سالم مكرم (دار الشروق – بيروت١٤٠١ هـ (ص٩٢

(٦٧) محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، *الكامل في اللغة والأدب*، لمحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم ( القاهرة / دار الفكر العربي ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م) ٢ / ٧٤٩.

(٦٨) محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، القاهرة دار الريان للتراث ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م) (١ / ٤٩٣).

ذا"[٦٩]

وقد بنى المانعون رأيهم على نظر عقلي مفاده ما صرح به ابن مالك قال: "وللموجبين إعادة الجار والمجرور حجتان:

إحداهما: أن ضمير الجار شبيه التنوين ومعاقب له، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين

والثانية: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه إلا مع إعادة الجار..." ثم قال ابن مالك:" وفي الحجتين من الضعف ما لا يخفى[٧٠]

وعلى الرغم مما رد به ابن مالك من حجج منطقية تماثل ما رد به النحاة القاعدة، إلا أن هذا الإصرار على تخطئه الأسلوب، ووصفه بعدم عربيته، وقبح الاستعمال لغة، هو نفسه الذي أجازته اللغة في نصوصها العليا، فالعطف على الضمير المسبوق بحرف جر بدون إعادة حرف الجر الداخل على الضمير ورد كثيرا في النصوص.

ومن ذلك قوله تعالى:"... فصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام[٧١]

فعطف المسجد في الآية على الهاء في (به) دون إعادة الخافض، كما عطف الأرحام على الهاء في (به) في قراءة حمزة. ومثل الآية والقراءة ما أخرجه البخاري في صحيحه بباب (الإجارة إلى العصر) من قوله صلى الله عليه وسلم:" إنما مثلكم واليهود والنصارى[٧٢]

ولا ريب أن النص القرآني يكفي في التدليل على إبطال ما ادعاه جمهور النحاة من منع هذا النوع من العطف، إلا أننا نلفت النظر إلى ما ورد من النصوص الشعرية التي تنتمي لعصر الاحتجاج، والتي بلغت كثرة لا يملك معها من عرف أصول الاحتجاج إلا أن يقر بها، ويسلم لها جواز ما منعه جمهرة النحويين بالنظر العقلي، ومن ذلك ما يأتي:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب[٧٣]

فعطف قوله (الأيام) بالجر على الضمير الكاف المجرور بحرف الجر الباء دون إعادة هذا الجار، وقوله:

آبَك أيْهْ بِيَ أو مُصَـدِّرِ من حُمُر الجِلَّة جَأْبٍ حَشْوَرِ[٧٤]

فعطف الشاعر (مصدر) على الضمير(الياء) المجرور بحرف الجر (الباء) في قوله (بي) دون إعادة حرف الجر.

وقوله:

تُعَلَّقُ في مثل السَّواري سيوفُنا وما بينها والكعبِ غُوطٌ نَفانِفُ[٧٥]

ففي قوله: بينها والكعبِ عطف الاسم (الكعب) على الضمير (الهاء) المجرور بالباء دون إعادة الخافض، وقوله

هلّا سألتَ بِذِي الجَمَاجِمِ عنهم وَأَبِي نُعَيْم ذي اللواء المُحْرَقِ[٧٦]

القاعدة هي نفسها في قوله:" عنهم وَأَبِي..."

ومنه أيضا:

بنا أبدا لا غيرِنا تُدْرَكُ المُنى وتكشف غَمَّاءُ الخُطوبِ الفَوَادحِ[٧٧]

ولعل هذا ما رجح عند الكوفيين الجواز دون اشتراط

---

(٦٩) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، *معاني القرآن وإعرابه* المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، (بيروت عالم الكتب ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م- ج٢ ص٦

(٧٠) ابن مالك، *شرح التسهيل* (٣ / ٣٧٥)

(٧١) سورة البقرة (آية ٢١٧)

(٧٢) أخرجه الترمذي (٢٨٧١) واللفظ له، وأخرجه البخاري (٣٤٥٩)

(٧٣) البيت من البسيط وهو مجهول القائل، انظر: سيبويه*(الكتاب* (٢/ ٣٨٣)، ابن يعيش (شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٧٨)

(٧٤) الرجز، مجهول القائل سيبويه (٢ / ٣٨٢)

(٧٥) البيت من الطويل وهو لمسكين الدرامي، انظر: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، *معاني القرآن للفراء* المحقق: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار [ت ١٣٨٥ هـ]- عبد الفتاح إسماعيل الشلبي (مصر ــ دار المصرية للتأليف والترجمة د. ت- (١/ ٢٥٢) وشواهد العيني (٤ / ١٦٤)

(٧٦) البيت من الطويل، انظر: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني (دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م )(ص٥٦ رقم ٧١)

(٧٧) البيت من البسيط، المراجع السابقة.

إعادة الخافض.

والباحث يتساءل مندهشا: كيف يجوز النحاة عمل ليت المتصلة بها ما الكافة بشاهد وحيد لا يسلم من طعن، ثم يرفضون إجازة العطف على الضمير بدون إعادة الجار وقد ورد فيه عديد الشواهد العربية الموثقة المنوعة: قرآنا وحديثا وشعرا!

**(ب) تقديم المفعول على الفاعل المشتمل على ضمير يعود على ذلك المفعول.**

حكم النحاة على هذه المسألة حكما مسبقا مفاده أن تقدم المفعول في هذه الحالة شاذ أو ضرورة، وقد أوجز ابن مالك ذلك الحكم بقوله:

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

قال الأشموني شارحا:" وشذ في كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه نحو زان نوره الشجر لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة... والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا... وتأول المانعون بعض هذه الأبيات على خلاف ظاهرها[٧٨]

وعلق الصبان في حاشيته بما يفيد منع الجمهور هذه المسألة، وذكر ذلك العيني قال:" قوله" :وشذ "أي على مذهب الجمهور لا على مذهبه لما ستعلمه .قوله" :والصحيح جوازه "أي نظما ونثرا".[٧٩]

وعلق ابن الناظم بما يفيد المنع فقال:"فلو كان الفاعل ملتبسا بضمير وجب عند أكثر النحويين تأخيره عن المفعول به... لأنه لو تأخر المفعول عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة، والحق أن ذلك جائز في الضرورة لا غير"[٨٠]

وإن كان ابن مالك حكم في الخلاصة بالشذوذ، فقد حكم في الكافية بالقلة فقال: وقل " زان نوره الشجر" وحكم في شرح الكافية بعدم الحسن، قال:" ولم يحسن تقديم الفاعل متصلا به ضمير عائد إلى المفعول نحو: زان نوره الشجر"[٨١]

فالكلمة تكاد تتفق على رد النص وعدم اعتباره حكما على القواعد المصطنعة، وقد أسرف بعضهم في رد النصوص بالمنطق العقلي على نحو ما يبرر به الرضي عبارة ابن الحاجب في الكافية "وامتنع ضرب غلامه زيدا " فقال:" إنما لم يجز ضرب غلامه زيدا، لأن غلامه فاعل، وأصل الفاعل أن يلي الفعل، فهو مقدم على زيد لفظا وأصلا فيكون الضمير قبل الذكر، ولا يجوز ذكر ضمير مفسره إلا في ضمير الشأن"[٨٢]

غير أنه من يطالع ما ورد في كتب المسائل يدرك أن هذا الحكم يخالف المبدأ الذي بنى عليه النحاة القواعد، وينفي عنها وصف الشذوذ.، ومن ذلك قوله:

لَـمَّا رَأى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْـمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ[٨٣]

فقد أخر في قوله "طالبوه مصعباً " المفعول به عن الفاعل مع أن في الفاعل ضميراً يعود على المفعول المتأخر لفظاً ورتبة

ومثله قول حسان:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا[٨٤]

---

(٧٨) نور الدين الأُشْمُوني، شرح الأشموني١/ ٤٠٧

(٧٩) نور الدين الأُشْمُوني، هامش شرح الأشموني ٢/ ٨٤ شرح ابن الناظم (ص ١٦٥) وشرح ابن عقيل (١ / ٢٧٤).

(٨٠) جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية الشافية ( جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م)شرح (٢ / ٥٨٣)

(٨١) محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي، تحقيق شرح الكافية تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت دار الكتب العلمية - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م (٢ / ١٧٨)

(٨٢) شرح ابن الناظم (ص ١٦٥) وشرح ابن عقيل (١ / ٢٧٤).

(٨٣) البيت من البسيط، وقائله سليط بن سعد.، شهاب الدين الكوراني، الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ١١٥).

فأخر المفعول " الدهر" عن الفاعل " مجده " مع اشتمال الفاعل على ضمير يعود على المفعول به المتأخر لفظا وربتة

ومنه قول سليط بن سعد:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ[٨٥]

ففي الفاعل بنوه ضمير يعود على المفعول به أبا الغيلان وهو متأخر عنه لفظا ورتبة. ومثله قوله:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى المَجْدِ[٨٦]

ومثله قوله:

لَـمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعِ[٨٧]

فقدم الفاعل في كل ما مضى على المفعول به مع اشتماله على ضمير عائد على المفعول المتأخر لفظاً ورتبة.

ولكثرة شواهد المسألة وشيوعها على ألسنة العرب الفصحاء نستطيع أن نحكم بجواز المسألة في السعة بلا شذوذ ولا ضعف ولا قلة، ونستطيع أن نقول مع محقق شروح الألفية الشيخ / محمد محيي الدين: "... ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه، لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافة مما لا يجوز، وأحكام العربية يقضي فيها على وفق ما ورد عن أهلها"[٨٨]

وهذه العبارة الأخيرة ذهبية في بابها لو أجريناها على قضايا الخلاف جميعاً لتغيرت كثير من الأحكام الشائعة في الدراسات النحوية، وعليه نقول بجواز المسألة.

## الخاتمة والنتيجة

حاولت في فقرات هذا البحث أن أتناول جزئية مهمة من كليات نحونا العربي، هذه الجزئية هي ضابط (البناء على الكثير) الذي جعل النحاة وجوده شرطا للجواز والقياس، وعدمه سببا في الرد، والحكم بالشذوذ أو الضعف، فحاولت تتبع إجراء هذا الضابط في عمل النحاة، فتبين لي أن خللا أصاب تطبيق هذا الضابط حال تطبيقه، وأن النحاة لم يلزموا أنفسهم به في جميع عملهم، وإن تشددوا في تطبيقه حال الخلاف، ورد حجج المخالفين من النحاة.

آية ذلك ما دللت عليه في هذا البحث، إذ وجدت النحاة يبنون قواعد كثيرة على غير هذا الضابط، ظهر ذلك في بناء النحاة قواعد عدة على أمثلة مصنوعة دون وجود شاهد فضلا عن كونه مطردا أو مسموعا، ثم بنائهم قواعد عدة على شواهد لا يصح الاحتجاج بها أصلا ـ كما نصت على ذلك ضوابط النحاة ـ مثل شواهد فردية لا نظير لها، أو شواهد مطعون في صحتها بالجهالة أو التعدد أو الصنعة، ومما يزيد ذلك الأمر وضوحًا في خلل تطبيق الضابط: ردهم قواعد تحقق فيها ضابط السماع والاطراد والكثرة.

وقد دللت لهذا الخلل البادي في عمل النحاة بعدد من القضايا وقع فيها الخلل دون قصد للاستقصاء، إذ الاستقصاء لا يكفيه هذا القدر الصغير من الأوراق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

الترجمة

I tried in the paragraphs of this research to address partial important colleges toward us Arab, this partial is abundance officer and common that make grammarians presence requirement for

(٨٤) البيت من البيت من الطويل، وقائله حسان بن ثابت، ديوان حسان (ص ٣٩٨) بدر الدين العيني (المقاصد النحوية (٢ / ٤٩٧).

(٨٥) البيت لسليط بن سعد في الأغاني ٢/ ١١٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٩٣، ٢٩٤

(٨٦) البيت من الطويل. قائله مجهول، انظر: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري تلخيص الشواهد( تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي:( دار الكتاب العربي ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م)(ص ٤٩٠)

(٨٧) البيت من البسيط، ونسب لأحد أصحاب مصعب، المراجع السابقة.

(٨٨) شرح ابن عقيل ٢: ١١٠

passport and measurement and whether or not a reason to respond and governance homosexuality or weakness, I tried to follow the conduct of the officer in the work of the grammarians, So it is clear to me that the imbalance hit the application of this officer, applied, and grammarians did not commit themselves in all their work, though strong, in its application if the dispute reportedly arguments violators of grammarians, a verse that is demonstrated in this research, as found grammarians build many rules on non-officer, representing the in building grammarians rules several examples made without the presence of witnesses as well as the multitude or common, and their construction several rules on evidence not properly invoked as originally stipulated by the grammarians such as individual controls unparalleled evidence or evidence poked in Paljhalh correctness or multiculturalism or workmanship, which increases it is obvious defect application response officer check the rules and common multitude officer. Have demonstrated that the apparent imbalance in the work of the grammarians number of issues in which the defect occurred inadvertently to the survey, since the survey is not enough for this small amount of stock. And Praise be to Allah, the Lord of the Worlds arrived at O Prophet Muhammad and his family and peace.

المراجع والمصادر


ابن الأنباري وجهوده في النحو رسالة دكتوراه ـ جميل علوش، رسالة قدمت لجامعة القديس يوسف ـ بيروت ١٩٧٧

الاستشهاد والاحتجاج باللغة د. محمد عيد عالم الكتب

الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، أمان الدين حتحات، دار الرفاعي للنشر ودار القلم العربي

الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت ١٤٢٦ ــ ٢٠٠٦، دار المعرفة الجامعية

ارتشاف الضرب: لأبي حيان الأندلسي. تحقيق. د. رجب محمد عثمان، وراجعه الدكتور رمضان مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة كمال الدين بن الأنباري قدم لها وعني بتحقيقها سعيد الأفغاني، مطابع الجامعة السورية ١٩٥٧

إنباء الرواة عن أنباء النحاة لأبي الحسن على بن يوسف ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط [١] ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنبا ري النحوي ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ــ صيدا، بيروت

أسس الترجيح في كتب الخلاف فاطمة محمد طاهر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه جامعة أم القرى ١٤٢٩ ـ ١٤٣٠

أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم (بيروت ١٩٧٣)

أمالي ابن الشجري ـ ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ـ مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة العصرية، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر. عالم الكتب، الطبعة الثامنة ٢٠٠٣

البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي دار الفكر - بيروت : ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

تذكرة النحاة لأبي حيان حققه عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة ط [١] ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان تحقيق

الدكتور حسن هنداوي الطبعة الأولى د/ ت دار القلم دمشق.

تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي دار الكتاب العربي ط ١ ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦.

الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

حاشية ياسين الحمصي على التصريح: مطبوع بهامش التصريح لخالد الأزهري طبعة دار الفكر بيروت بدون تاريخ

الحيوان لأبي عثمان الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون: الناشر مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٤ ــ ١٩٦٥ الطبعة الثانية

لخصائص أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار [ت ١٣٨٥ هـ] دار الكتب المصرية ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القاهر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون طبعة بولاق ١٢٩٩، الطبعة الأولى

الدرر اللوامع على همع الهوامع شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكورا ، تحقيق: سعيد بن غالب كامل المجيدي، رسالة دكتوراة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ،الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية عام النشر: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

ديوان حسان ثابت الأنصاري تحقيق الدكتور وليد عرفات دار صادر ـ بيروت ١٩٧٤.

شرح أبيات سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق محمد علي الريح هاشم مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر بالقاهرة.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه منحة الجليل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الطلائع د.ت.

شرح ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين تحقيق محمد باسل عيون السود ـ دار الكتب العلمية ١٤٢٠ ـ ٢٠٠٠.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك تحقيق \ طه عبد الرؤوف سعد المكتبة الوقفية د.ت.

شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠

شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري تحقيق محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية \ د.ت.

شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق: عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون للتراث ومركز البحث العلمي بجامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤٠٢ ١٩٨٢.

شرح المفصل، لموافق الدين ابن يعيش الطبعة المنيرية، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٢ ـ ٢٠٠١ د. إيميل بديع يعقوب.

شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لمحمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ــ دار الفضيلة بمكة المكرمة الطبعة الأولى ١٩٨٦.

شواهد سيبويه من المعلقات د. عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة الطبعة [١] ١٤٠٧.

شواهد العيني على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك دار إحياء الكتب العربية فيصل ألبابي الحلبي.

شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لمحمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ــ دار الفضيلة بمكة المكرمة الطبعة الأولى ١٩٨٦.

طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم [ت ١٤٠١ هـ] الطبعة: الثانية ،دار المعارف

القاعدة النحوية د. أحمد عبد العظيم عبد الغني دار الثقافة الجامعية ـ القاهرة ١٤١٠، ١٩٩٠

الكامل للمبرد. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري تصحيح مصطفى حسين أحمد، نشر دار الكاتب العربي، ١٩٨٦.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي تحقيق \محمد احمد جاد المولى (صيدا ـ بيروت ١٩٥٦)

المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات، منشورات جامعة أم القرى، دار المدني للطباعة والنشر ١٤٠٥ ــ ١٩٨٤.

معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار.،عالم الكتب الطبعة الثانية ١٩٨٠

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب الطبعة الأولى الكويت ١٤٢١ ـ ٢٠٠٠.

المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة وهامشها، للنشر والتوزيع ١٤١٠ – ١٩٩٠

من تاريخ النحو، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، مكتبة الفلاح.

النحو الوافي. تأليف الأستاذ عباس حسن الطبعة الثالثة ـ دار المعارف بالقاهرة د.ت

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الين السيوطي تح \ الدكتور عبد العال سالم مكرم ـ مؤسسة الرسالة ١٤١٣ ـ ١٩٩٢